

بسم الله الرحمن الرحيم

11 جمادى الثاني 1433

2 مايو 2012

فتوى / رأي شرعي

صادر عن

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في راك بنك - أمل

تمويل سيارة من أمل (مراوحة)

اطلعت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في راك بنك - أمل على الهيكلة والمستندات الشرعية الأساسية فيما يتعلق بمنتج تمويل السيارة من أمل في راك بنك - أمل، وعليه تصدر الهيئة الرأي الشرعي / الفتوى بعد مراعاة الهيكلة والمستندات التالية:

الهيكلية:

1. يتقدم العميل إلى راك بنك - أمل بطلب لتمويل شراء مركبة / سيارة من البائع / المالك (عن طريق تعبئة وتوقيع نموذج الطلب).
2. عند تقديم نموذج الطلب، يوقع العميل أيضاً وعداً بشراء (عن طريق المراوحة) مركبة / سيارة معينة في حالة حصل راك بنك - أمل على ملكية وحيازة هذه المركبة / السيارة.
3. يوقع البنك اتفاقية بيع وشراء / أمر شراء محلي، يعرض فيه بموجبه شراء المركبة / السيارة من بائع/ مالك هذه المركبة / السيارة.
4. في حال قبول البائع / المالك للعرض، عن طريق قبول/ توقيع اتفاقية البيع والشراء و/ أو أمر الشراء المحلي (على أن يؤدي هذا القبول/ التوقيع إلى إتمام البيع بين البنك والبائع / المالك)، ويصبح راك بنك - أمل المالك ويحصل على ملكية وحيازة هذه المركبة / السيارة.

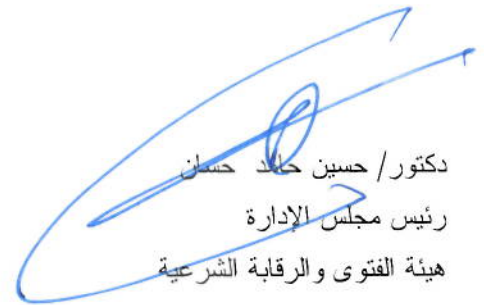
5. بمجرد حصول راك بنك - أمل (استناداً إلى وعد الشراء الصادر من قبل العميل) على ملكية وحيازة المركبة / السيارة، يقوم العميل بشراء المركبة / السيارة من راك بنك - أمل على أساس المراجعة عن طريق التوقيع على عقد المراجعة ودفع ثمن البيع (الذي يتألف من ثمن التكلفة علاوة على الأرباح) في تاريخ (تواريخ) الدفع المتفق عليها.

المستندات

1. مذكرة الهيكلية (التي تشرح الهيكلية والميزات الأخرى للمنتج).
2. ورق التقدم للمنتج الداخلي (مع شرح الطريقة والمراجع الخاصة بمنتج تمويل السيارة من أمل المعروض من قبل راك بنك - أمل).
3. نموذج الطلب (الذي يتضمن معلومات العميل ووعد الشراء) اللازم تعبئته وتقديمه من قبل العميل إلى راك بنك - أمل.
4. اتفاقية البيع والشراء أو أمر الشراء المحلي (بين راك بنك - أمل والبائع).
5. اتفاقية المراجعة (بين راك بنك - أمل والعميل)
6. خطاب وكالة الدفع

الرأي:

تؤكد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في راك بنك - أمل بموجبه وتعلن أن الهيكلية والمستندات المذكورة أعلاه بخصوص تمويل السيارة من أمل في راك بنك - أمل تتوافق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.


دكتور/ حسين خالد حسان
رئيس مجلس الإدارة
هيئة الفتوى والرقابة الشرعية